نقاش فكري حول
مسيرة التعليم وتقييمها في حل جائحة الكورونا
ومسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي
وتطوير
البنية الصحية والتعليمية والمجتمعية

أ.د. عدنان بدران

نادي

خريجي الجامعة الأمريكية بالقاهرة – الأردن

2020/10/05

I. المنظومة التعليمية الى اين في ظل جائحة كورونا وتقييم لمنظومة التعليم العالي والتربية والتعليم؟

لقد تعرض، قطاعُ التعليمِ بجميعِ مراحلهِ وخاصةً مرحلةَ التعليم العالي الى فراغٍ نتيجةَ الإغلاقِ الناجمِ عن جائحة الكورونا، مما فرضَ على المدارس والكليات والجامعات التوجه إلى التعلم الالكتروني وعن بعد للحد من الاحتكاك وتأمين التباعد الاجتماعي.

الشعوبُ القويةُ دائماً تخلقُ فرصاً من خلالِ ما تتعرضَ له من أزماتٍ وتحديات، فلقد استثمرَتُ الجامعاتُ في تطوير التعلم الالكتروني منهجاً وطرائق لتنميةِ المهارات المعرفية عبر الشبكات والتطوير الأكاديمي من خلال مراكز التعليم الالكتروني فيها. ولتقييم منظومة التعليم العالي والتربية والتعليم، أورد الملاحظات التالية:

1. أنّ تجربة التعلم عن بعد بحاجة إلى تقييم حقيقي من جميع الجوانب سواء أكان في متطلبات الجامعة أم الكلية أم التخصص أما متطلبات مدارس التربية والتعليم. فهي لا تحل محل التعليم النظامي وجهاً لوجه.
2. إنّ التعليم عن بعد يواجه مشكلات كثيرة لا سيما في آلية الامتحانات، ومحاربة الغش، ونتيجة ناجح/راسب.

3. أنّ اعتماد مبدأ التعليم عن بعد لمتطلبات الجامعة بحاجة إلى تطوير من الناحيتين: البنية التحتية، ومدرسين لهم خبرة في مجال التدريس الإلكتروني، كما أن كثيراً من الطلبة لا يتوافر لديهم وسائل الاتصال والانترنت لمتابعة دروسهم.

4. إن التفاعل الصفي له دورٌ مهمٌ في صقل شخصية الطالب وبناء الحوار التفاعلي، بين الطلبة، وبينهم والأساتذة، لئلا نفقد أنسنة التعلم والاحتكاك الاجتماعي واللجوء إلى روبَتِكْ فكري، وما يحاكيه من ارتباك نفسي.

5. يجب أن لا يحّل التعليم عن بعد باستخدام الفضاء السيبراني محلَّ الحرم الجامعي والغرف الصفية بل مكملاً له، على أن تقومَ الجامعةُ بتدريب أعضاءِ هيئة التدريس على استخدام البرامج التدريسية المبرمجة وتطوير قدراتهم في استخدامها في التعلم المدمج، وأن يؤدي هذا التنوع في التعلم المدمج بين العملي والالكتروني والمخزون في الفضاء المعلوماتي العالمي إلى تنمية مهارات التفكير والتحليل والاستنتاج ومهارة حل المشكلات، لدى الطلبة.

6. الأمثل للتعلم الجامعي في ما بعد الكورونا أن يتطور إلى **"التعلم المدمج الهايبرد"** الذي يمزج بين التعلم الصفي والالكتروني وعن بعد واستخدام

البرامج المعدة عالمياً لكل مادة دراسية واستخدام الفضاء الالكتروني للدخول إلى محاضرات من أساتذة متميزين لنفس الموضوعات المساقاتية في جامعات عالمية متميزة. وبذلك يتطور التعليمُ الذي يجري محلياً الى آفاقٍ ومداراتٍ تعلمٍ عالمية، تسابقُ الآخرين في تنمية المهارات المعرفية، وتخريجِ مواردِ بشرية متميزة، تنافسُ الآخرين في حقول الاقتصاد من صناعة وزراعة وخدمات وتسخير التكنولوجيا للاعتماد على الذات.

II. اين الوطن من مسيرة الإصلاح في ضوء الإحباطات المتعاقبة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً؟

نجح الأردن مقارنة ما يجري في الإقليم العربي، في التوصل إلى **حكم ديمقراطي،** يختار الملك رئيس الوزراء الذي يشكل بدوره أعضاءَ حكومتِه، التي تخضعُ لموافقةِ البرلمان في أخذ الثقة أو حجبها، والوزراء مسؤولون أمام البرلمان عن أدائهم، وللبرلمان أن يحجبَ الثقةَ عن بعضهم أو جميعهم، وقد تدرج الأردن في بناء دولة المؤسسات ليرقى نظاماً وطريقاً لحياة أفضل لشعبه، كالمسارات المشابهة التي اتبعتها شعوبٌ في دول أخرى، وتوصلت من خلالها إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، أقفلت

بعدها باب الحروب البينية فيها وخاصة ما حدث في أوروبا التي كانت مهداً لحربين عالمتين، الأولى والثانية، وحروب أخرى في آسيا وقارات أخرى.

الا أن الأردنّ، بعد نجاحه في التوصل إلى برلمانٍ ديمقراطي يمثلُ الأحزاب والمجتمع الأردني عام 1989 قُوضتْ مسيرتُه بعد ذلك في التسعينات، إذ بدلاً من تطوير العملية الديمقراطية، قام بإجهاضها باللجوء إلى الصوت الواحد بدلاً من القوائم النسبية في الانتخابات البرلمانية، مع أن تجربة انتخابات عام 1989 كانت ناجحة بامتياز ديمقراطياً في المشاركة عن طريق التعددية للأحزاب السياسية، وبدأ التقهقر السياسي تبعاً لذلك، بغرس **"قيم القبلية"** بدلاً من **"ترسيخ قيم الوحدة والوطن للجميع"** مما أدى إلى بروز هويات فرعية على حساب الهوية الجامعة للوطن، وغير الطارده بغض النظر عن الأصول البعيدة أو القريبة أو تباين الآراء السياسية أو العقائدية أو المذهبية فالجميع متساوون في دولة القانون على قاعدة احترام الدستور والمواطنة وفي الحقوق والواجبات. لقد أجرى الأردن تعديلات دستورية بإتاحة مساحات واسعة لحقوق الانسان وحقوق المرأة وحماية الأسرة والعناية بالطفل. كما أصبح الأردنُ جزءاً من الاتفاقات والمعاهدات الدولية في الحفاظ على الطبيعة والبشرية التي تعيش عليها، في أمان واستقرار وسلام.

لذا، ما هو المطلوب من الأردن: العودةُ لبناء مشروعهِ السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويرِه ديمقراطياً لبناءِ أحزابٍ وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات، إذ لا استقلال وطني حقيقي بالاعتماد على الآخرين. وبذلك يعاد بناء الأحزاب، بما في ذلك **"المعارضة"** التي تشكل **حكومة الظل**، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا أولاً ونهاية. هنا نبني تشاركية حقيقية في الحكم في المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبنى على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحقه بين فئاته وشرائحه، يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار للانطلاق لنهضة اقتصادية واجتماعية، للحد من البطالة والفقر، يشارك فيها الجميع دون تهميش لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة لأحزابه السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام.

لقد تبنى الأردن وسط المتغيرات السياسية في المنطقة سياسة معتدلة واضحة في الحيادية والتعامل مع الأنظمة السياسية في المنطقة بشكل متوازن لا يتدخل في الشأن

الداخلي أو في أحلاف ضد أي بلد عربي. ويبقي على مسافة واحدة مع جميع الأطراف، كما تبنى الأردن **سياسةَ العملِ السياسي الدؤوب** في حلِّ عادلٍ للقضية الفلسطينية، على أساسِ حلِّ الدولتين يحفظ للفلسطينيين إقامةَ دولتهم الديمقراطية على حدود 67 وعاصمتُها القدس الشرقية وينهي الاحتلال وفق الشرعية الدولية، ويحفظ لإسرائيل اعترافٌ ووضعٍ أمني مستقر مريح على أساس المبادرة العربية في مؤتمر قمة بيروت 2002. موقف الأردن من القضية الفلسطينية كان ثابتاً دائماً، ومتوافقاً مع القرار الفلسطيني في تنسيق تام مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

لذا، أرى أن يستمرَّ الأردنُ في **نهجِهِ السياسي والدبلوماسي الحالي** في علاقاتنا مع العالم العربي ودول العالم، ومع القضية الفلسطينية في منهجيةِ حلِّ الدولتين، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية التي أُحتلتْ في عام 1967، ففي هذا **النهجِ حنكةٌ وحكمةٌ سياسية**.

الاصلاح الاقتصادي:

ارتفاعُ تكاليفِ الإنتاجية وخاصة سعرُ الطاقة يؤثر على تنافسية المنتج الأردني مقارنة مع المنتج الأجنبي. ويواجه **الاقتصادُ الأردني خمسَ معوقات رئيسة لتقدمه**: **الطاقة المياه، المساحة الزراعية، الهجرةُ أو اللجوء، عدمُ ثباتِ التشريعات والأسواق**.

يعتمد اقتصاد الأردن على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة والتعدين للفوسفات والبوتاس والحجر الكلسي، وغيرها.

ويشكل **الاقتصاد المعرفي** المحور الرئيسي للنهوض بالاقتصاد الأردني، إذ أنه يقوم على التعليم بجميع مراحله وتخصصاته لتنمية موارده البشرية التي تشكل **الرأسمال البشري الحقيقي** نظراً لاكتمال بنيته التحتية من مدارس ومعاهد وجامعات. لذا، **يجب التركيزُ على مخرجاته من نوعية ذكيه تتواءمُ مع متطلبات العصر** ومخرجاتهُ من نتاجات البحث العلمي، لتنمية قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة، وتحويل مخرجاتِ التعليمِ والبحث العلمي إلى إبداعاتٍ وابتكاراتٍ تكنولوجية تأخذُ مساحةُ واسعة واستحقاقاتٍ في التقدم التقني الإقليمي والعالمي. لقد ظهر في الأردن بعد جائحة الكورونا، فرصٌ للتقدم في حقلِ الزراعة لتأمينِ **الأمن الغذائي**، وفي حقل الصحة لتامين **الأمن الصحي والعلاجي** ومستلزماتِه من دوائياتٍ وتجهيزاتٍ طبية مساندة.

والأهمُ، لتحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد الزراعي والاقتصاد الصحي هو إزالةُ المعيقات والبيروقراطية في التشريع والإدارة لتسريع وتيرة التنمية لتحقيق معدلاتِ نموٍّ تلبي الطموحات وتسهم في توفير فرص العمل، وتحسين معيشة المواطنين.

الاصلاح الاجتماعي:

من المشاكلِ الرئيسةِ التي ستزيدُ حدتَها مع أزمةِ الكورونا وما بعدها هي مشكلةُ الفقر والبطالة. فلقد ازدادت نسبةُ البطالة إلى 20% حالياً ونسبةُ الفقر لا تقلُّ عن 20% أيضاً، كما انخفضَتْ تحويلاتِ المغتربين من الأردنيين العاملينَ في الخارج التي بلغت عام 2018 مبلغ 4.6 مليار دولار، وانخفض الدخلُ السياحي الأجنبي الذي شكل سابقاُ قبل الجائحة 10% من إجمالي الناتج المحلي بالعملة الصعبة. لذا، على الأردن أن يعيد حساباتِه في الاستثمارِ والتوسع في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات لاستيعاب القوى البشرية التي قد تعودُ قريباً من العملِ في الخليج، وفتحِ أسواقٍ جديدة لهم. كما على الأردن الاستثمارُ مجدداً في موارده البشرية لتحويلها إلى مواردَ ثريةٍ، نشر ثقافة الابتكار، وإيجاد الحلول الإبداعية، وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال والصناعة والزراعة.

والتعليمُ يُعتبرُ البوابةُ الرئيسة للاعتمادِ على الذات وذلك من خلال تحسين نوعيته ومواءمته مع متطلبات العصر. فممن مخرجاته من الموارد البشرية الذكية ومخرجاته البحثية سينطلق الابداع في التكنولوجيا لتصنيع الابتكارات، بما يوفر فرصاً جديدة للاستثمار لتشغيل الأيدي العاملة المحلية المؤهلة. وهذا سيفتح مجالات واسعة في حماية الملكية الصناعية والتكنولوجية ومجالاتها المختلفة، ويحفز التنافسية في اختراع معدات وأجهزة إبداعية في مختلف قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة، وتحويل نماذج الاختراعات إلى شركات ناشئة تكبر تدريجياً لتصبح مشروعات تجارية ضخمة.

روح المسؤولية والمبادرة تحتاج إلى تعاون وثيق وتكامل بين الحكومة والقطاع الخاص لخلق حالة من الثقة المتبادلة. لذا، على الحكومة تحفيز القطاع الخاص بتوفير البنية التحتية له لتمكينه من تحسين أدائه.

وعلى الحكومة الاستمرار في دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر كونُها تعمل على توزيع الثروة والإنتاج، وتشغلُ أكبرَ عددٍ من الناس، ومخاطرهُا أقل من المنشاءات الكبيرة.

الحلول موجودة وليست بخافية على أحد، ولكنها تحتاجُ إلى جرأة في اتخاذ القرار وبسرعة، لئلا تفوتُنا عجلةُ العودة للاقتصاد الوطني للدوران من جديد. وعلى الحكومة

إعادةُ هيكلةِ أجهزتِها للتخلصِّ من حمولتِها الزائدة من الموظفين، والتقشف وتربية الأجيال القادمة على امتلاك روح المنافسة والابداع من خلال الكفاءة لا من خلال الواسطة، وأن تضع موازنتها بحيث تتوازن النفقاتُ مع الواراداتِ دون عجزٍ مالي مع نهاية كل عام لئلا نلجأُ إلى سداد العجز عن طريق إضافة جديدة للمديونية، الأردنُّ بمواردهِ البشرية والطبيعية يستطيعَ أن يعتمدَ على الذاتِ بتنمية قدراته وبالإدارة الحكيمة لموارده، فهناك إمكاناتٌ وطاقاتٍ غيرَ مستغلةٍ علينا اطلاقُها وتحريُرها نحو مساحاتٍ جديدةٍ من الابداع والابتكار والإنتاج.

الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ مشروعنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولكن الهم أن نبدأ العمل دون تأخير بتعاون تام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام امكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى.

III. اين الأردن اليوم من تطوير البيئة الصحية والتعليمية والمجتمعية

في ظلال تداعيات أزمة الكورونا، ظهرت اســـتراتيجية **الأمن الغذائي والأمن الصـحي** كأولوية في اقتصـادنا الوطني، وهذا بالطبع يعني الاعتماد على الذات

في تأمين الغذاء والدواء، وبناء البنية التحتية لتأمين زراعات متقدمة عمودياً وأفقياً، وصناعات الدواء والصحة والعلاج والمستشفيات وتأمين ما تحتاج من موارد بشـــرية مؤهلة. وهذا بالطبع يتطلب توجيه البحث العلمي من مختبراته ومحطاته العلمية ليزود هذه الصـناعات بعوامل الإنتاج من حيث زيادة كمياتها ورفع جودتها وإدخال التكنولوجيا الحيوية فيها ليصـبح الأردن مصـدراً وموئلاً لها، وهذا سيزيد من موارد الجامعات المالية من خلال النتاجات البحثية العلمية ومن خلال تدريب الكوادر المؤهلة لدعم توسع هذه القطاعات الإنتاجية.